A37-WP/246
P/21
20/9/10
(Note d´information Français et arabe seulement)

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة السابعة والثلاثون

الجلسة العامة

البند ٢ من جدول الأعمال: كلمات وفود الدول المتعاقدة والمراقبين

كلمة المملكة المغربية

(ورقة مقدمة من المملكة المغربية)

سيداتي وسادتي:

أنها لسعادة حقيقية تغمرني وأنا أتشرف بالمشاركة في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الطيران المدني الدولي، وأنتهز هذه الفرصة لأنوّه بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها مختلف أجهزة ومؤسسات هذه المنظمة، كما أوجّه تحياتي وتهانيّ كذلك الى كل المتدخلين والأشخاص الذين ساهموا في المنجزات التي حققتها منظمتنا.

إن المملكة المغربية، التي أتشرف بتمثيلها اليوم، تتقدم كمرشحة لعضوية مجلس منظمة الطيران المدني الدولي بمناسبة انعقاد الدورة السابعة والثلاثين لجمعيتها العامة.

ولكونها دولة تنتمي الى أقصى شمال إفريقيا، فإن المملكة المغربية تعتبر ملتقى للحضارات: فهي توجد على عتبة أوروبا وفي نفس الوقت بوابة للشرق، الذي ترتبط معه بالثقافة العربية الإسلامية منذ القرن الثامن.

منذ ١٣ نوفمبر ١٩٥٦، وهو التاريخ الذي صادقت فيه المملكة المغربية على اتفاقية شيكاغو، عمل المغرب دائما على تحقيق نقل جوي آمن ومتطور بشكل خاص وذلك بغية تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي للدول بصفة عامة.

وعليه، وعلى شاكلة الدول السباقة التي انخرطت في هذه الاتفاقية، لم يتوان على لعب دور هام داخل أجهزة منظمة الطيران المدني الدولي وكذا المنظمات الجهوية للطيران المدني.

وهكذا، ومنذ سنوات الستينيات، أحرز بلدنا ولعدة مرات على صفة العضوية داخل مجلس المنظمة. والتجربة التي اكتسبها منذ ذلك التاريخ تؤهله من جديد للترشح لهذا المنصب، وكله أمل أن يحضى بهذه العضوية برسم سنة ٢٠١٠.

سيداتي وسادتي:

إن قطاع النقل الجوي الوطني الذي يعرف نموا مهما سواء على المستوى الاقتصادي أو التكنولوجي ويعتبر من بين القطاعات الريادية والاستراتيجية في اقتصاد المملكة المغربية، يحضى باهتمام خاص في الدينامية الحكومية للتنمية.

وهكذا فإن النقل الجوي لا يعتبر فقط وسيلة لدعم وتنمية السياحة بالمغرب بامتياز، على اعتبار أن أكثر من ٧٣% من السياح الأجانب الذين يقصدون المغرب يستعملون الطائرة، وإنما أيضا وسيلة للاندماج الجهوي وللتنمية السوسيواقتصادية للدولة.

ولهذا فإن المشاريع الأساسية التي تم انجازها على نطاق واسع في السنوات الأخيرة قد مكنت من تحقيق العديد من برامج الاستثمار الطموحة، وقد مكن هذا من عصرنة مختلف مكونات هذا النوع من النقل سواء على مستوى البنية التحتية أو الانتاج أو التقنيين وهذا بهدف جعله تنافسيا وقادرا على رفع تحديات العولمة والتنافسية.

ومن أجل رفع هذه التحديات وانسجاما مع الاستراتيجية التنموية، فإن المغرب، بناء على موقعه الجغرافي، جعل من النقل الجوي وسيلة للاندماج على المستوى الجهوي والدولي. وهكذا بادر الى تحرير هذا النوع من النقل. ويعتبر التوقيع سنة ٢٠٠٦ ببروكسيل على اتفاق "السماء المفتوحة" مع الاتحاد الأوروبي وإبرام اتفاقيات من نوع تحرري مع دول أخرى منها الدول الإفريقية الصديقة، التعبير البليغ لسياسة التحرير هاته، والتي من بين أهم تجلياتها المباشرة والملموسة:

- ظهور فاعلين أجانب جدد في السماء المغربية؛
- ظهور صناع مغاربة في مجال الملاحة الجوية؛
- إحداث شركات جوية جديدة ذات التكلفة المنخفضة "Low Cost" وشركات الطيران العام "Businessjet" وكذا شركات العمل الجوي خاضعة للقانون المغربي؛
- الرفع من قدرة الاستقبال على مستوى المطارات الوطنية؛
- تحسين الخدمات على الأرض بفتح سوق المناولة؛
- تنمية ورشات جديدة معتمدة للصيانة في مجال الملاحة الجوية؛
- فتح مراكز جديدة للتكوين في الطيران المدني وتنمية الخبرة المغربية.

وفيما يخص الحركة الجوية، انتقلت حركة المسافرين من ٧,٧ مليون سنة ٢٠٠٣ الى أكثر من ١٣ مليون سنة ٢٠٠٩.

وانتقلت الوثيرة اليومية من ٥٦١ سنة ٢٠٠٣ الى أكثر من الألف سنة ٢٠٠٩.

وتضاعف عدد الفاعلين في الأجواء المغربية خلال السنوات الأخيرة حيث انتقل من ٢٢ الى أكثر من ٤٠ شركة جوية حاليا.

أما فيما يخص الاستثمارات، فقد مكنت سياسة التحرير من خلق ثلاث شركات جوية مغربية جديدة، تعمل على المستوى الدولي ونذكر منها على الخصوص "أطلس بلو"، "جيت فوريو" و"ايرارابيا للمغرب". كما تم انشاء شركة رابعة "رام اكسبريس" مختصة في النقل الداخلي.

ولمواكبة هذا التطور، تمت تنمية الطاقة الاستيعابية لمطاراتنا ومجالنا الجوي بشكل كبير وذلك بفضل البرنامج الاستثماري التي تم وضعه من طرف المكتب الوطني للمطارات.

إن هذا البرنامج الطموح والذي يمتد من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٢ سيسمح من جهة بالرفع من شبكة المطارات المغربية الى نفس مستوى المطارات المشهورة دوليا وسيمكن من جهة أخرى من دعم آلية سلامة وأمن الطيران المدني وكذا حماية البيئة، وهي مجالات نخصها كلها بالعناية القصوى.

إننا نعتبر على الخصوص أن نتائج هذه الاستراتيجية هي مرضية بالنسبة للمستفيدين من خدمات النقل الجوي الذين يمكنهم من الآن الاستفادة من جميع حقوقهم وكذا من خدمات ذات جودة عالية بأثمنة جد مناسبة.

هذا ومن أجل دعم المنجزات التي راكمها المغرب ومواكبة التطور الذي يحققه باستمرار، وضعت وزارة التجهيز والنقل المغربية، مسلسلا من الاصلاحات تهدف مراجعة النظام القانوني والتنظيمي لقطاع الطيران المدني ومواكبة التطور الذي يعرفه هذا القطاع بمجموعة من الاجراءات منها خاصة:

١- اعتماد إصلاح شامل وعميق للنظام القانوني المطبق على الطيران المدني وإعادة هيكلة مصالح وزارة التجهيز والنقل بشكل تتضمن بنية مستقلة عن المصالح الفاعلة، مكلفة بقيادة التحقيقات في حوادث ووقائع الطيران المدني.

٢- تطوير القدرة الاستيعابية لشبكة المطارات للاستجابة للقواعد الدولية للإنشاء conception وكذا للمتطلبات المفروضة فيما يخص الفضاء والتسهيلات المقدمة للمسافرين الذين يتزايد أعدادهم باستمرار.

٣- وضع آليات للمراقبة ومتابعة نشاط المناولة الأرضية التي تم تحريرها أيضا، لتكون الخدمات المقدمة ذات جودة مع احترام متطلبات الأمن والسلامة.

٤- تنفيذ سياسة للتكوين الأساسي والتكوين المستمر لفائدة مستخدمي الطيران المدني للاستجابة للحاجيات المتزايدة من الموارد البشرية المتخصصة، خاصة في الميادين الحيوية، المرتبطة بالسلامة والأمن والجودة وتسيير المطارات في مختلف مكوناتها.

سيداتي وسادتي

في إطار السياسة التي تم تنفيذها منذ ٢٠٠٢، قررت الحكومة المغربية الاستثمار المكثف في إنجاز بنيات لوجيستيكية وصناعية ذات أداء جد مرتفع مكنت من الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

وطموحها هو التزود بأرضية لصناعات في الطيران المدني والفضاء، على أعلى مستوى من الدقة لتقديم عرض متنوع وشامل للفاعلين في هذا الميدان قادر على الاستجابة للاحتياجات الدولية.

هذه الصناعات التي كانت في بداياتها الأولى فقط ومنذ فترة يسيرة، تتكون في الوقت الراهن من أكثر من ٩٠ شركة تشتغل في أقطاب التميز للإنتاج وفي الخدمات وفي الهندسة.

ويصل مجموع المبيعات الى ٧٥٠ مليون دولار أمريكي في التصدير و٣٠٠ مليون دولار أمريكي في الاستثمار، وتشغل تقريبا ٧٢٠٠ عامل ذو تأهيل عال، وهذا الرقم مرشح للارتفاع الى ١٧,٠٠٠ سنة ٢٠١٥.

سيداتي وسادتي،

لقد راكم المغرب تجربة جد مهمة في ميدان الطيران المدني، هذه التجربة بالاضافة الى الموقع الجيوستراتيجي الذي يتميز به، يؤهلانه لأن يلعب دورا حاسما في دعم مسلسل التعاون شمال–جنوب وجنوب–جنوب.

ونحن على استعداد لوضع هذه المؤهلات رهن اشارة الدول الأعضاء وأجهزة منظمة الطيران المدني الدولي بغية ازدهار الطيران المدني سواء على المستوى الجهوي أو الدولي.

والمغرب واع بأن الازدهار لا يتأتى إلا بتطوير علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول الأعضاء في هذه المنظمة، مما سيمكن النقل الجوي الدولي من التطور في أحسن الشروط الممكنة من السلامة والأمن والاقتصاد والفعالية والانتظام.

وفي الختام، أود أن أشير الى أن المغرب، بسياسته الإرادية وبإطاره القانوني المشجع للمستثمرين وبأطره المؤهلة، يؤكد ما التزم به من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي انضم إليها، ويلتزم أيضا بالعمل باتفاق وبتعاون مع أعضاء مجلس منظمة الطيران المدني الدولي لتأمين ملاحة جوية آمنة وفعالة وتنافسية إن على المستوى الجهوي أو الدولي.

وهو يضع تجربته رهن إشارة المجتمع الدولي بهدف ارتقاء وتقدم مجموع الدول الأعضاء لجعل النقل الجوي مستديما بالنسبة للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

– انتهـــى –